

إِلْمُكْتُ الْإِغْنِيَّةُ
رِئَاسَةُ الْبَيَّانَةِ الْعَامَّةِ

بتاریخ 19 أغسطس 2020

دورية عدد 40

إلى
السادة الوكلاء العامين للملك لدى محاكم الاستئناف؛
السادة وكلاء الملك لدى المحاكم الابتدائية

الموضوع: حول صدور القانون رقم 04.20 المتعلق بالبطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية.

سلام تام بوجود مولانا الإمام

وبعد،

لقد نشر بالجريدة الرسمية عدد 6907 بتاريخ 20 ذي الحجة 1441 (10 أغسطس 2020) الظهير الشريف رقم 1.20.80 الصادر في 18 ذي الحجة 1441 (8 أغسطس 2020) المتعلق بتنفيذ القانون رقم 04.20 المتعلق بالبطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية.

القانون المذكور نسخ أحكام القانون رقم 35.06 المحدث بموجب البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية. وصيغت مضامينه في 17 مادة تناولت الجوانب المتعلقة بمحتويات البطاقة الجديدة وكذا خصائصها والبيانات الشخصية التي ستضمناها، بالإضافة إلى الوثائق التي تعفى البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية من الإدلاء بها.

كما حدد القانون المذكور الهيئات المخولة لها استغلال المعطيات المضمنة بالرقاقة الإلكترونية، وبشكل خاص استخراج المعطيات أو إثبات الهوية، وهم موظفو الأمن الوطني المعنيون وكذا موظفو الهيئات العمومية والخاصة المؤهلون لذلك من قبل المديرية العامة للأمن الوطني، كما تم تحديد الحالات التي يقتضي عندها تجديد البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية.

القانون 04.20 المتعلق بالبطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية جاء بمجموعة من المستجدات وفق ما يلي:

أعطى إمكانية طلب الحصول على البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية للقاصر الذي يقل سنه عن 16 سنة؛

جعل البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية إلزامية بالنسبة لكل مواطن بلغ سن 16 سنة شمسية كاملة، تحت طائلة التعرض لغرامة من 300 إلى 400 درهم لكل من أغفل تقديم طلب الحصول عليها عند بلوغ السن المذكور؛

رتب غرامة مالية تتراوح من 200 إلى 300 درهم لكل شخص لم يطلب تجديد بطاقة تعريفه الوطنية في الحالات المنصوص عليها في المادة 13 من هذا القانون.

رتب غرامة من 100 إلى 150 درهم لكل شخص يتوفر على البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية ولم يتمكن من تقديمها إلى ضابط وأعوان الشرطة القضائية بناء على طلب من منهم.

هذا وستظل البطاقات الوطنية للتعريف الإلكترونية الصادرة قبل تاريخ دخول هذا القانون حيز التنفيذ صالحة إلى غاية انتهاء صلاحيتها أو حدوث تغيير في إحدى معطياتها.

واعتبارا لما يكتسبه هذا القانون من أهمية في مجال الأمن الرقمي؛ فإني أدعوكم إلى تفعيل مقتضياته الزجرية، مع إشعاري بما يعترضكم من إشكالات أو صعوبات عند التطبيق.

والسلام.